«الإرهـــــاب» يغتـ

اليمـــن تخسـ

الثورة الاقتصادي/ عبدالله الخولاني

كشف وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط والإحصاء أحمد حجر أن الإرهاب والفساد حرما اليمن من جزء هام من الاستثمار الأجنبي ، حيث أظهرت تقارير هيئة الاستثمار أن الاستثمارات المنفذة فعلا لا تتجاوز نسبتها (45%) في المتوسط من إجمالي المخطط

عـدو لا يـرحـــم !!

الإرهاب عدو لا يرحم أهلك الحرث والنسل في اليمن السعيد جعلها بلاداً خطرة وبيئة طاردة للمستثمرين الأجانب والمحليين ليصيب الاقتصاد في مقتل عاجز عن الحركة والنمو ليجد المواطن نفسه يتجرع معاناة توفير لقمة العيش، فرصة العمل معدومة وشركات تغلق أبوابها معلنة المغادرة لتكشف الأرقام الرسمية أن الإرهاب الاقتصادي يكلف الدولة خسائر بلغت ملياري دولار سنويا.

■ تحقيق/عبدالله الخولاني

حالة من الترقب الدائم تسيطر علي أوضاع الاقتصاد المحلي فمن يعملون بسوق الاستثمار يترقبون استئصال الإرهاب وهدوء الأوضاع السياسية حتي تعود حركة استثماراتهم لنشاطها المعهود قبل الأحداث الأخيرة وبين حالة الترقب والواقع الفعلي لسوق الاستثمار في اليمن يسير الاقتصاد بحالة حرجة إذ تأثرت جميع القطاعات تقريبا بما حدث ومازل هناك قدر كبير من الشلل يعوق عودة دورة الحياة الاقتصادية الطبيعية ويمثل انعدام الأمن أحد المعوقات الأساسية أمام استعادة دوران عجلة الإنتاج من جديد.

ضبابية

تشير التوقعات إلى أن العام2014م بعد القضاء على الإرهاب سوف يكون فترة انتقالية لاستعادة العافية والاستقرار بينما عام2015م يمثل فترة نقاهة للاقتصاد اليمني تمهيدا لأن يكون عام2016م بداية لانطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني نحو النمو الحقيقي حيث يعد تحسين مناخ الاستثمار من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني في ظل الوضع الطبيعي والمستقر حيث تزداد الحاجة إلى تطوير بيئة الاستثمار لجذب الحصة الفعلية للاقتصاد اليمني من الاستثمارات الأجنبية .

يصنف الخبير الدولي لشؤون بيئة الأعمال في اليمن محمد المروني وضع الاقتصاد بأنه ضبابي نتيجة الإرهاب واستمرار المكايدات السياسية بين الأحزاب، فالمنتجون يعانون ولا يصدرون أو يستوردون خامات والطرق ليست آمنة والبضائع والسيارات تسرق، كما تسبب انهيار قطاع السياحة في تراجع كبير لإنتاجية قطاع الخدمات بما يقل عن40% وإذا نظرنا إلى الأرقام نجد أنها تشير إلى خسائر بلغت 6 مليارات دولار .

تراجع

تراجعت اليمن 15 مرتبة في التقرير السنوي لمؤشر بيئة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي خلال العام 2014م ،حيث تراجعت للمرتبة 133 من 118 من بين 189 دولة.

وشمل التراجع معظم مؤشرات قياس أداء الأعمال ،المتمثلة بعملية بدء تنفيذ المشاريع ومنح التراخيص وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وغيرها من المؤشرات المعتمدة في قياس بيئة أداء الأعمال من قبل المؤسسات والخبراء التابعين للبنك الدولي.

ووفقاً لخبراء اقتصاد فإن هذا التراجع الكبير يعتبر مؤشراً واضحاً لتراجع مختلف الأعمال التجارية والاقتصادية والاستثمارية وعدم قيام الجهات المختصة بأي إجراء تشريعي أو قانوني لتسهيل الأعمال وخلق بيئة محفزة وآمنة لرؤوس الأموال وممارسة مختلف الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

وبحسب خبراء فإن هناك ضرورة لإصلاح وتطوير بيئة أداء أنشطة الأعمال في اليمن من خلال إيجاد منظومة شاملة من التشريعات والقوانين وتنفيذها على أرض الواقع لتحفيز الأعمال وتنميتها، وأكدوا أهمية بذل جهود كبيرة في مجال الإصلاحات التشريعية والقانونية الهادفة لتبسيط الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

وقد أجرى البنك الدولي 3 مسوحات لمنشآت القطاع الخاص في اليمن خلال الفترة-2001 2010، المسح الأول كان في عام 2001، والثاني في عام 2005 والثالث خلال عام 2010 ، ففي عام 2010 أجرى البنك الدولي مسحاً على عينة عشوائية من المنشآت الخاصة يصل عددها إلى 468 منشأة، موزعة على الخمس المدن الرئيسية) صنعاء 27%، عـدن 18%، تعـز 18% تقريبا، المكلا 10% تقريبا، الحديدة (19.5%، إب 8.5%). ومن بين ما خرج به هذا المسح من نتائج أولية تحديد القيود التي تعيق الاستثمار الخاص وتؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في اليمن، هذه القيود ونسبة المنشآت التي حددتها باعتبارها تحدد درجة تأثيرها وذلك مقارنة بمسح 2005 و2013م وتتمثل أبرز المعوقات في الفساد، الكهرباء، الحصول على الأراضي، عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين بالسياسات التنظيمية.

وبصورة إجمالية - مع بعض الاختلافات - فإن نتائج مسحي 2013م و2005 تتفق نسبيا مع تلك النتائج التي أظهرها مسح بيئة القطاع الخاص والتي أظهرت إجابات أعلى نسبة للمنشآت الخاصة 50% فأكثر إلى 100% أن أهم العوائق التي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار تتمثل في: عدم الاستقرار الاقتصادي، الفساد، والمنافسة غير العادية، التهريب والإغراق، الجرائم والسرقة ، مشاكل الكهرباء، ،مشاكل القضاء وحل النزاعات كما خلصت النتائج إلى أن أهم هذه المعوقات تتمثل في؛ الكهرباء 33%، الفساد 27%، يليها عدم الاستقرار السياسي، سهولة الحصول على الأراضي، عدم ملاءمة تأهيل القوة العاملة، سهولة الوصول للتأمين، ممارسات القطاع غير الرسمي والمحاكم .

غياب الاستقرار

غياب الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي يصعب على رجال الأعمال والقطاع الخاص ممارسة أنشطتهم ويؤثر على قراراتهم وتوقعاتهم الاستثمارية، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للمستثمرين. فالتضخم يحد من قدرة الشركات كذلك على التخطيط والاستثمار، وكذلك الأمر بالنسبة لارتفاع معدلات عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام، وعدم كفاءة النظام المالي، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة والتي تعيق بالتالي كلا من الاستثمارات العامة والخاصة .

ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور سلام الحكيمي –جامعة الحديدة –أن النظر في مشاكلنا المزمنة تجعلنا ننهض من جديد، والخوف المستمر من انسحاب الاستثمار ليس له معنى لأن الاستثمارات ليست أجنبية فقط وإنما يعاني الاستثمار المحلي نفس المشاكل وعلينا أن نزيل العقبات من الطريق وسوف تأتي إلينا الاستثمارات بشكل متدفق وغير عادي .

توفير البيئة

على الرغم من تمتع اليمن بميزات نسبية عديدة وبوجود فرص استثمارية متعددة، بحيث تتسع آفاق الاستثمارات الخاصة المباشرة والاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد اليمني، وخاصة قطاعات الأسماك والأحياء البحرية، السياحة، الزراعة، استكشاف واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي. وكذلك في قطاعات خدمات نقل السلع والبضائع، الموانئ والمناطق الحرة، .... وغيرها، إلا أن استغلال هذه الفرص يعتمد بصورة كبيرة على مدى توفر العوامل والعناصر الأساسية التي تشكل في مجملها المناخ الاستثماري المواتي والجاذب للاستثمارات الخاصة ويأتي في مقدمتها إيلاء رؤوس الأموال الوطنية والمستثمرين اليمنيين المحليين والمغتربين في الخارج الاهتمام الكافي والأولوية قبل المستثمرين الأجانب، حيث شكلت الاستثمارات الوطنية المحرك الأساسي للاستثمارات الخاصة المرخصة والمسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وكذلك من حيث المشاريع التي تم تنفيذها. فقد تراوحت نسبة الاستثمارات الوطنية الخاصة المرخص لها بين 97.4% في عام 2001، وحوالي 42% في عام 2006، وبمتوسط سنوي يقدر بحوالي 71.2% خلال الفترة 2013-2001م وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وضمان استدامته، ويشمل ذلك تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وبالذات معدلات نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية، وكذا الحفاظ على معدلات متدنية للتضخم، فالنمو الاقتصادي المستدام من القطاعات غير النفطية سوف يساهم في إرسال إشارات إيجابية قوية للمستثمرين الأجانب بأنه تتوفر لليمن أسس اقتصادية جيدة تساعد على استدامة هذا النمو مستقبلا بالإضافة إلى إيجاد رؤية واضحة وجلية وشفافة للدولة تجاه القطاع الخاص واستثماراته وعلى كافة المستويات الحكومية، والاستمرار في تعزيز منظومة الحكم الجيد بصورة عامة ومعالجة الاختلالات التشريعية القانونية والتنظيمات الإدارية من خلال تبسيط إجراءات بدء الأنشطة والأعمال ورفع مستوى أداء أجهزة القضاء وزيادة فعالية تنفيذ الأحكام ووضوح التشريعات والأنظمة القانونية بما يحد من مظاهر الفساد المالي والإداري وكذا التحديد الدقيق لدور ووظيفة الحكومة ودور ووظيفة القطاع الخاص بما في ذلك المجالات والأنشطة لكل منهما، وبطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينهم. وفي الوقت نفسه آلية مؤسسية قانونية تنظم عملية التشاور والتنسيق والتخطيط بين الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك وضع آلية مؤسسية تضمن إشراك الحكومة للقطاع الخاص بصورة فعلية في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، وبالذات تلك المتعلقة بأنشطته واستثماراته ووضع خطة عاجلة لمعالجة اختلالات أجهزة الدولة التي تعيق أنشطة القطاع الخاص وتقف حجر عثرة أمام أنشطته واستثماراته وفي مقدمتها الحد من استشراء ظاهرة الفساد، وما أدت إليه من عجز هذا الجهاز عن مواكبة التطورات على المستويين المحلي والأجنبي، بحيث أصبح الموظف العام يعيق مختلف الأنشطة، خاصة في ظل امتداد هذا الفساد إلى المستويات العليا من الإدارة الحكومية.

فالفساد الإداري والمالي لا يؤدي فحسب إلى رفع تكلفة الاستثمارات، وإنما وهذا هو الأهم إضعاف القدرة التنافسية للدولة في مجال الصادرات وعدم قدرة المنتجات المحلية من السلع والخدمات على منافسة المنتجات المستوردة في الأسواق المحلية. وكذلك، إضعاف القدرة التنافسية للدولة في مجال جذب الاستثمارات الخاصة بما يخلق من بيئة طاردة للاستثمار، خاصة إذا اتسمت الأوضاع الأمنية والسياسية بعدم الاستقرار أو بالاستقرار المستديم وهو ما يتطلب العمل على تحقيق الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية واللوائح التنظيمية وأن تتسم بالوضوح والشفافية، الأمر الذي يساهم في خلق ظروف التأكد كون التوقع باستمرار إجراء تعديلات قانونية أو تغيير القوانين بين فترة وأخرى، وعدم وجود آليات واضحة تضمن وضعها موضع التنفيذ العملي يضع المستثمرين في وضع متردد عند التفكير بإقامة مشروعات استثمارية إنتاجية جديدة، وفي أحسن الظروف الاتجاه إلى مشروعات استهلاكية تدر عوائد مناسبة وسريعة.

الدكتور علي الزبيدي:

الوضع الراهن غير مشجع لرؤوس الأموال

حوار /أمين الجرموزي

يعد الاستثمار شريان الحياة للاقتصاد وعموده الأساسي الذي لا يمكن لأي دولة النهوض دون أن تولي هذا الجانب القدر الكبير من الاهتمام والرعاية وتوفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية .

يُشير الدكتور علي الزبيدي أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة صنعاء أن الوضع الراهن لا يشجع على الاستثمار داخل البلاد ويحتاج من الحكومة عمل مشاريع كبيرة من شأنها خلق فرص عمل وإحداث تنمية في مختلف القطاعات ,

ويؤكد الدكتور الزبيدي في حوار لـ"الثورة الاقتصادي" على أهمية إشراك وتشجيع القطاع الخاص والذي يعول عليه الجانب الأكبر من الاستثمار كونه يمتلك الكثير من رجال الأعمال والذين يمتلكون الكثير من رؤوس الأموال التي يمكن الاستفادة منها واستثمارها داخل البلد .

*** في البداية نود أن تطلعنا وتطلع القارئ على مفهوم الاستثمار ؟**

- هو تلك المبالغ من النقود التي تتحول إلى صورة اقتصادية في هيئة سندات وأسهم وبالتالي تتحول إلى الصورة المادية أي الاستثمار الثابت وهي المعدات والآلات والمباني والأراضي والمواد الخام وغيرها أما الاستثمار المتداول فهو التغير في المخزون وقطع الغيار والصيانة وكل ما يصرف على الاستثمار الثابت .وهو أيضا استغلال الثروات التي يمتلكها البلاد من نفط وثروة سمكية ومعادن وسياحة وغيرها من الثروات بما يقوي اقتصاد الدولة ويخلق فرص عمل ويعمل على حل العديد من المشاكل في جميع القطاعات .

أهمية

*** ما أهمية الاستثمار وبالذات في الوضع الراهن ؟**

- مشكلة الاقتصاد اليمني هو الاستثمار وإذا لم يوجد الاستثمار لن يكون هناك انتاج وبالتالي فالاستثمار هو عصب الاقتصاد وأي دولة ليس لديها استثمار لن يكون لديها إنتاج اطلاقاً , لأن الاستثمار عبارة عن تحول مدخرات الناس إلى تكوين استثماري يصب في النهاية إلى العديد من المشاريع التي تنتج سلعا وخدمات ولها أهمية كبيرة في المجتمع ,وعندما تكون كمية السلع والخدمات كبيرة جدا يكون المجتمع في حالة نمو ويكون هناك نوع من التنمية لأن هذه المنتجات تجر إليها العديد من المشاريع الأخرى ومتعددة , ويعتبر الاستثمار تكاملا في ما بين القطاعات سواءً كانت قطاعات خدمية أو إنتاجية ويعتبر أيضاً عصب الاقتصاد .

عراقيل

*** ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي حالت دون الاستثمار في اليمن , وما الحلول لذلك ؟**

- بطبيعة الاستثمار في اليمن له العديد من العراقيل وأهم العراقيل والصعوبات هو عدم وجود استقرار امني وسياسي وهذا بدوره انعكس على الاقتصاد ,والاستثمار يحتاج إلى بيئة مواتية لقيامه من قوانين وأنظمة ولوائح تنظم عملية الاستثمار إلى جانب الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد التي تحافظ على الاستثمار في البلاد وتدعمه , وأما العراقيل والصعوبات الاقتصادية فليست كثيرة نظراً

إشراك القطاع الخاص ضروري في الانتاج والخدمات

لوجود القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاقتصادي داخل البلاد .والاستثمار أساس الاقتصاد ولذلك يحتاج إلى مقومات تتمثل في تحقيق أولاً البيئة الملائمة وثانيا توفر الفرص الاستثمارية في البلاد سواءً في مجال السلع أو الخدمات .

دور

*** أين دور الجهات المعنية ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار لتشجيع ودعم الاستثمار في ظل شحتة داخل البلاد ؟**

- الهيئة العامة للاستثمار تعتبر جهة ترويجية وتنسيقية للمستثمرين وفقا للقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار داخل اليمن فقط , والمشكلة هنا هي عدم وجود المستثمرين في ظل هذا الوضع , والدور يعتبر تكاملياً على جميع الجهات الحكومية الأمنية والاجتماعية والمالية والبنوك التجارية وحتى المواطن له دور في دعم الاستثمار , بمعنى أن الكل معني بدعم وتشجيع الاستثمار داخل البلد وإذا لم يوجد تعاون من الجميع فان المستثمرين سيعرضون عن الاستثمار في البلاد خوفا على رؤوس أموالهم من الخسائر التي قد تلحق بهم لأنهم يحتاجون إلى وضع آمن ومستقر لكي تتعزز الثقة ويقدمون على الاستثمار وطرح أموالهم بكل يسر وسهولة . ونحتاج في هذا الوضع الراهن إلى ترويج لمشاريعنا وبالذات الكبيرة التي تحقق تنمية شاملة وخلق فرص عمل , ونحتاج أيضاً إلى دعم البنية والخدمات الأساسية للدولة من الكهرباء والمياه والنقل والهاتف وتوفير المناخ المناسب للمستثمر وجلبه للاستثمار داخل البلد .

مخاوف

*** يقال أن رأس المال جبان , مادلالة هذه العبارة ؟**

- المستثمر لا يمكن أن يستثمر في مكان معين إلا إذا كان واثقاً أن كل العوامل المواتية للاستثمار موجودة بحيث يأمن على حقوقه وأمواله في ظل وجود الأمن والاستقرار , وعندما يشعر المستثمر بعدم وجود استقرار حتى 1% فانه لا يستطيع المجازفة برأس المال ويظطر للبحث عن مكان آخر يتوفر فيه بيئة مناسبة للاستثمار فيه ,وهذه المقولة جاءت على هذا الأساس أن رأس المال جبان وليس بالمعنى الحرفي ولكن بالإمكان أن يقال رأس المال حذر لأنه لا يمكن أن يدخل مستثمر مكاناً معيناً أو دولة ما إلا إذا كان واثقاً 100% أن أمواله غير معرضة للخسارة أو الفقدان لأن المستثمر بطبيعة الحال يبحث عن الربح وليس الخسارة .

القطاع الخاص

*** ما دور القطاع الخاص في دعم الاستثمار ؟**

- القطاع الخاص بطبيعته صغير وعائلي والاستثمار يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ولو تجمعت رؤوس أموال القطاع الخاص كلها فانه يمكن أن تعمل شيئاً في جانب الاستثمار والأمر الثاني أن أصحاب القطاع الخاص لا يستثمرون كل أموالهم داخل البلد بل يستثمرونها في الخارج , وفي ظل الوضع الحالي الذي لديه أموال سواء داخل البلد أو خارجةالن يستطيع أن يستثمر بها نظرا للظروف التي تمر بها البلاد والمستثمر الوحيد هو الدولة ولكن الاستثمار في جانب القطاع الخدمي على أساس تشجع المستثمرين والمعول أكثر على القطاع الخاص ويحتاج إلى تجميع لرأس المال الموجود والى بيئة مواتية وملائمة لكي يستثمر في الداخل .

رؤية

*** كاقتصاديين , هل لديكم رؤية لإنعاش الاستثمار في اليمن ؟**

- أولاً يجب على الحكومة أن تعمل مشاريع كبيرة جدا و تشرك القطاع الخاص وبذلك تكون قد شجعت القطاع الخاص وأشركته في استثمار رؤوس أمواله داخل البلاد , وعندما تكون رؤية الحكومة رؤية ثاقبة فهي تعرف ما يريده المجتمع ولكنها في المقابل تحتاج إلى تمويل والى رؤوس أموال وهذا يأتي عن طريق إنتاج النفط الذي يمكن أن يتحول إلى إنتاج استثماري ضخم في مجال السلع , ومن الأهم تهيئة الأجواء للاستثمار من جميع النواحي الأمنية والسياسية وسن قوانين ولوائح وعمل ترويج مستمر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد وإيجاد بنية أساسية مثل الكهرباء ووسائل النقل والاتصالات وغيرة من الأمور التي يجب توفيرها وتهيئتها للاستثمار سواء للاستثمار المحلي أو الأجنبي.